



الخططة الاستراتيجية

2028-2025

رؤية تعاونية

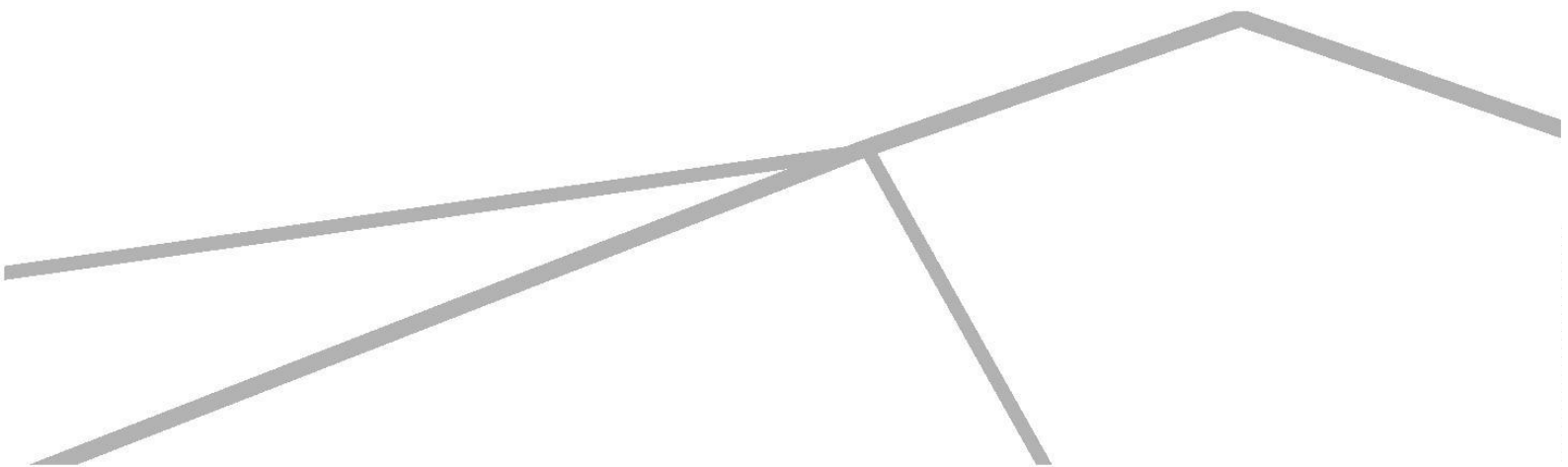
من أجل مستقبل المساءلة



الخطة الاستراتيجية

2028-2025

رؤية تعاونية
من أجل مستقبل المساءلة



الفهرس

5.....	نبذة عن تطوير الخطة الاستراتيجية
8.....	1. ديباجة.....
10.....	2. الرسالة والرؤية والمبادئ.....
11.....	1.2. بيان المهمة.....
11.....	2.2. بيان الرؤية.....
11.....	3.2. المبادئ الأساسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة.....
13.....	3. الأهداف الإستراتيجية.....
14.....	1.3. مدخل للأهداف الاستراتيجية.....
	الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز تبادل المعرفة والتعاون والدعم لتحسين فعالية ممارسة
16.....	الاختصاصات القضائية.....
	الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز أنشطة بناء القدرات وتطويرها داخل الأجهزة العليا للرقابة ذات
18.....	المهام القضائية.....
20.....	الهدف الاستراتيجي الثالث: إبراز فوائد النموذج القضائي داخل مجتمع الإنتوساي.....
22.....	4. الهيكل التنظيمي.....



JURISAI



نبذة عن تطوير الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية

يجسد تطوير الخطة الإستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية المشار إليها أدناه بالمنظمة نموذجًا للتعاون والاندماج يعكس الجهود الجماعية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الملتزمة لتعزيز نموذج الرقابة القضائية. فقد ابتدأت مجموعة التفاعل، المكونة من الأجهزة العليا للرقابة لكل من أنجولا وفرنسا والبرازيل والإكوادور وإيطاليا والمغرب والبرتغال وإسبانيا اجتماعاتها أسبوعيًا لمناقشة ووضع النظام الأساسي للمنظمة. واعتبارًا من شهر أبريل 2024، قامت هذه المجموعة بتوسيع نطاق عملها ليشمل أيضًا إعداد الخطة الاستراتيجية للمنظمة.

وبتاريخ 25 يونيو 2024، خلال الاجتماع التأسيسي المنعقد بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، تم اعتماد النظام الأساسي للمنظمة، إيدانًا بميلادها الرسمي. وقد تم خلال هذا الاجتماع تشكيل فريق عمل لصياغة أول خطة استراتيجية للمنظمة بغية تقديمها إلى الدورة الأولى للجمعية العامة. وقد ارتكز عملها على المبادئ التي حددها قرار التوقيع على النظام الأساسي في الدار البيضاء، المتمثلة في:

- الانفتاح والإدماج من خلال ضمان مشاركة أي جهاز أعلى للرقابة يرغب في عملية صياغة الخطة الاستراتيجية؛
- اتباع نهج تشاركي يركز على التشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في مختلف مراحل صياغة الخطة؛
- الاتساق مع الخطة الاستراتيجية للإننتوساي الذي من شأنه ضمان توافق أهداف المنظمة مع الإطار الدولي الأوسع لجهود تعزيز الرقابة.

وخلال نفس الاجتماع، تمت دعوة جميع المشاركين في الجلسة العامة للمصادقة على النظام الأساسي لتقديم مقترحاتهم بخصوص مشروع الخطة. كم نظمت خلاله ورشة عمل تقنية لمجموعة التفاعل المشكلة من أجهزة كل من فرنسا والمغرب والبرتغال وإيطاليا والإكوادور والبرازيل. خصصت الورشة لجمع التعليقات الأولية من أعضاء الفريق واتخذت فيها قرارات حاسمة بما في ذلك تحديد نطاق الخطة الاستراتيجية وتحديد كفاءات مشاركة الأعضاء الآخرين خارج المجموعة بالإضافة إلى الخطوط العريضة لعملية صياغة الخطة.

وقد جاءت المسودة الأولى للخطة الإستراتيجية، التي تضمنت الأهداف والغايات الإستراتيجية والنتائج المرجوة، نتيجة جهد جماعي لأعضاء مجموعة العمل بتنسيق مع الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل. وقد تم الانتهاء من النسخة الأولى في غضون شهر يوليو 2024، وفي 29 منه، تم توزيع تلك الوثيقة قصد المراجعة على جميع أعضاء المنظمة المحتملين. بعد ذلك، تم إرسال المسودة، مصحوبة باستبيان مفتوح إلى 52 جهازًا أعلى للرقابة مع طلب تعليقات عليها في غضون ثلاثة أسابيع.

وإلى جانب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تمت مشاركة المشروع أيضًا مع ممثلين رئيسيين من الإنتوساي ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) والأفروساي-إي والأرابوساي. وقد عكس هذا النشر على نطاق واسع النهج المرتكز على الاندماج الذي تبناه مؤسسو المنظمة، مما يضمن أخذ آراء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة في الاعتبار.

وبالإضافة إلى مساهمات أعضاء فريق العمل، تم تلقي مساهمات قيمة من عشرة أجهزة عليا للرقابة، بما في ذلك أجهزة الجزائر وأنجولا وتشيلي وكوستاريكا وكوت دي فوار وغينيا بيساو وموزمبيق وبيرو وتشاد وتايلاند. وقد أغنت هذه المساهمات عملية الصياغة، وساهمت في إعداد الوثيقة النهائية.

وبعد إشراك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أنجولا، الذي انضم إلى مجموعة العمل بعد مرحلة التغذية الراجعة إحدى الخطوات المهمة في هذه العملية. حيث شارك الجهاز الأنغولي في جميع الاجتماعات وساهم في كل القرارات، مما عزز روح التعاون التي ميزت إنشاء الخطة الاستراتيجية.

انكب الفريق في الخطوات التالية على تطوير الرسالة والرؤية والقيم الأساسية، بالإضافة إلى استكمال العناصر الرئيسية الأخرى للخطة الاستراتيجية. وقد ساعدت هذه المناقشات في اعتماد التزام للمنظمة بإحداث فارق من خلال ممارسات قضائية مؤثرة، وإعلاء قيمة التنوع والإدماج، واعتماد نهج استشاري لمعالجة التحديات الناشئة. وكانت روح التعاون في قلب جميع الجهود المبذولة، مما ضمن توافق الخطة مع الأهداف الأوسع للإنتوساي، وعلى وجه الخصوص، مبدأ P-50 .

وبتاريخ 10 سبتمبر 2024، أرسلت مبادرة تنمية الانتوساي مقترحات إضافية لخلية إعداد الخطة. وقد تمت دراسة هذه المقترحات بعناية وتم دمج ذات الصلة منها في النسخة النهائية من الوثيقة، مما ضمن التوافق مع خبرة الإنتوساي والمبادرات الأوسع المتعلقة بتنمية القدرات.

وهكذا، وبشكل متزامن، أجرى الفريق المعالجة النهائية للمشروع الأولي متما بذلك المرحلة التقنية للمشروع التي شكلت خطوة حاسمة في عملية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة وإعداد وثيقة الخطة التي أصبحت، بعد إثرائها بتعليقات عديدة، جاهزة لتقديمها إلى الجمعية العامة. كما كانت موضوع تنقيح استراتيجي تنفيذي، حيث تمت مراجعتها لضمان تناسقها وانسجامها بغية تقديمها في نسختها الرسمية النهائية.

لقد جاءت الخطة الاستراتيجية لجوريساي، التي تمثل إرادة جماعية وتطلعات أعضاء المنظمة، نتيجة للحوار المفتوح والاحترام المتبادل والالتزام المشترك بتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية. فهي لا تعد وثيقة توجيهية للمنظمة فحسب، بل أيضًا بمثابة شهادة حية على مدى التعاون والتآزر في تحقيق أهدافنا المشتركة.



الخطة الاستراتيجية
للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
ذات الاختصاصات القضائية

1. ديباجة

تشكل هذه الخطة الاستراتيجية، الناتجة عن جهد جماعي والتزام قوي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الوظائف القضائية في جميع أنحاء العالم، إنجازاً كبيراً في مسار المنظمة. إنها ليست مجرد دليل للمستقبل، بل شهادة حية على ما يمكننا تحقيقه عندما نتحد حول هدف موحد، ونقبل تنوعنا ونعمل في وئام نحو رؤية مشتركة. ومن خلال تعاون وثيق، اجتمعت معاً أجهزة عليا للرقابة ذات مهام وثقافات وقدرات مختلفة، لجلب أفكارها وخبراتها وآمالها للمستقبل. وهذا المسار الدامج، القائم على الاحترام المتبادل والتعاون، يعكس حقاً القيم الأساسية للمنظمة. حيث يكمن جوهر مهمتنا في الاعتقاد بأننا قادرون على إحداث فارق حقيقي من خلال الدفع نحو ممارسات عالية الجودة وفعالة وسليمة أخلاقياً في مجال الاختصاصات القضائية تعزز الشفافية والمساءلة. وتؤدي هذه الممارسات بدورها إلى اتخاذ قرارات أفضل وخدمة الصالح العام.

وعلاوة على ذلك، تُقدّر المنظمة تنوع أعضائها، إذ تعلي قيمة الطيف الواسع من الاختصاصات والوظائف التي يمارسها كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على حدة، ونحن ملتزمون بدعم أدوارهم القضائية في كل مرحلة من مراحل تطوّرهم.

إن مبدأ الاندماج متجذر في صميم منظماتنا، مما يضمن الإصغاء إلى كل الأصوات، واحترام كل السياقات، والاستفادة من نقاط القوة الفريدة لكل عضو لتحقيق أهدافنا الجماعية.

وفي الوقت نفسه، نواصل التركيز على المستقبل، مدركين أن العالم الذي نعمل فيه يتطور باستمرار. فالمنظمة مكرسة جهودها للتطوير المستمر للممارسات القضائية لتستجيب للتحديات الناشئة. فنحن نركز على الابتكار، ونبحث باستمرار عن طرق لتطوير مجال اشتغالنا وتعزيز قدرة أعضائنا على تلبية المتطلبات الجديدة.

ولم يكن هذا ممكناً لولا روح التعاون التي تربطنا. ومن خلال العمل الوثيق مع الإنتوساي وهيئاتها، فإننا نستحضر أننا لا نعمل معزولين. فنحن جزء من شبكة عالمية ملتزمة بتعزيز المساءلة والشفافية وسيادة القانون. وإن تعاوننا مع الإنتوساي ضروري لتحقيق أهدافنا المشتركة، ومن خلال هذه الشراكة، نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ المنصوص عليها في وثيقة الإنتوساي P-50، حيث ترشدنا هذه المبادئ إلى تعزيز المهام القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما يضمن استقلاليتها وفعاليتها ودورها المركزي في مراقبة المالية العامة.

لقد تمت صياغة هذه الخطة الاستراتيجية حول ثلاثة أهداف أساسية تعكس أولويات واحتياجات أعضائنا. ففي المقام الأول، نسعى إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة، وإنشاء شبكة دينامية حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تبادل الممارسات الفضلى ودعم بعضها البعض. وفي المقام الثاني، نهدف إلى تعزيز جهود بناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المناطق النامية، من خلال برامج تدريب مخصصة ومبادرات التعلم من الأقران. وفي المقام الأخير، نحن ملتزمون بإبراز الفوائد الفريدة للنموذج القضائي داخل مجتمع الإنتوساي ورفع الوعي بمساهمته الأساسية في المساءلة العامة والحكمة الرشيدة.

إن روح التعاون التي صاحبت إعداد هذه الخطة تعتبر نجاحا في حد ذاتها. حيث تعد دليلا قويا على ما يمكننا تحقيقه عندما نجتمع معا، ونعمل في انسجام مع احترام ما يتميز كل عضو. وهذا التعاون المتسق لا يشكل أساس هذه الخطة الاستراتيجية فحسب، بل يمثل أيضًا رؤية للمستقبل، مستقبل ستستمر فيه الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية في إحداث تأثير دائم، نبراسها في ذلك الاعتقاد المشترك بأننا معا نكون أقوى.

2. الرسالة والرؤية والمبادئ

2. الرسالة والرؤية والقيم

بيان المهمة

توحيد ودعم الأجهزة العليا للرقابة ذات المهام القضائية من خلال تطوير التعاون الدولي وتحديد وتبادل الممارسات الفضلى وتعزيز قيم وفوائد النموذج القضائي داخل الإنتوساي.

بيان الرؤية

أن تكون المنظمة شبكة عالمية رائدة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية تضع معايير عالية في مجال الرقابة على المالية العامة وتعزز سيادة القانون وتسهم في رفاهية المواطنين.

المبادئ الأساسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة

إحداث الفارق: نعطي الأولوية للممارسات القضائية عالية الجودة والمؤثرة والسليمة أخلاقياً والتي تعمل على تحسين الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار والدفع بالصالح العام إلى الأمام.

التنوع والاندماج: تقدر المنظمة تنوع أعضائها من حيث المسؤوليات والوظائف والتنظيم والثقافة وتحتضن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من جميع السياقات والخلفيات، وتدعم وظائفها القضائية في كل مرحلة من مراحل تطورها.

الاستشراف: نحن ملتزمون بالتطوير المستمر لممارسات قضائية ملائمة داخل مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وبمعالجة التحديات الناشئة وتطوير مجال اشتغالنا.

روح التعاون: نعمل على تعزيز بيئة تعاونية والعمل بشكل وثيق مع هيئات الإنتوساي والشركاء الخارجيين لتحقيق أهدافنا المشتركة.



INTOSAI



JURISAI

3. الأهداف الاستراتيجية

مدخل للأهداف الاستراتيجية

لقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة لتتوافق مع النظام الأساسي ولتحقق الأهداف والنتائج المرجوة التي ارتأها الأعضاء. وقد رُتت صياغة هذه الأهداف إلى توجيه المنظمة نحو تحقيق مهمتها المتمثلة في تقوية ودعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الوظائف القضائية من خلال تعزيز التعاون الدولي، ودعم تحديد وتبادل الممارسات الفضلى، وتوطيد قيم وفوائد النموذج القضائي داخل الإنتوساي. إن الأهداف الاستراتيجية الثلاث ليست ذات أهمية فردية فحسب، بل إنها مترابطة أيضاً، مما يخلق حلقة حميدة من التجويد المستمر وتعزيز المتبادل.

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز تبادل المعرفة والتعاون والدعم لتحسين فعالية ممارسة الاختصاصات القضائية
يتوخى الهدف الاستراتيجي الأول تعزيز تبادل المعرفة والتعاون والدعم بين أعضاء المنظمة من خلال إنشاء شبكة قوية من الأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي تعزيز القدرة الجماعية لأعضائها لممارسة وظائفهم القضائية بشكل أكثر فعالية. ويجسد هذا الهدف بشكل مباشر تأكيد القانون الأساسي على التعاون وتبادل الأفكار، مما يضمن استفادة جميع الأعضاء من الحكمة الجماعية والخبرة داخل المنظمة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز أنشطة بناء قدرات وتطوير الأجهزة العليا للرقابة ذات المهام القضائية
يركز الهدف الاستراتيجي الثاني على بناء القدرات والتطوير المهني والمؤسسي. ويعد هذا الهدف حاسماً لضمان تمتع الأجهزة العليا للرقابة بالمهارات والمعرفة والموارد اللازمة للوفاء للقيام بالأدوار القضائية المنوطة بها. وتهدف المنظمة في هذا الصدد إلى تحسين المهارات المهنية لأعضائها من خلال تطوير برامج تدريبية شاملة وتيسير مراجعات النظراء وتبادل الخبرات وتعزيز التكوين المستمر الذي يركز على الأنشطة القضائية. ويتماشى هذا الهدف تماماً مع مقتضيات النظام الأساسي بشأن بناء القدرات وتطوير المعايير والممارسات الفضلى، مما يضمن جاهزية جميع الأعضاء للقيام بمسؤوليات الرقابة القضائية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إبراز فوائد النموذج القضائي داخل مجتمع الإنتوساي
يروم الهدف الاستراتيجي الثالث تسليط الضوء على فوائد النموذج القضائي داخل مجتمع الإنتوساي وذلك من خلال نشر فوائد الاختصاصات القضائية وتقوية حضور المنظمة في المنتديات الدولية وتطوير الشراكات الأكاديمية. كما يتوخى هذا الهدف الارتقاء بمكانة الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية على المستوى العالمي. ويتسق هذا الهدف مع تأكيد النظام الأساسي على تعزيز قيمة وتأثير الوظائف القضائية، مما يضمن الاعتراف بمساهمات أعضاء المنظمة وتقديرها داخل مجتمع الإنتوساي.

وتعتبر هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة مترابطة يدعم بعضها بعضاً، حيث يوفر التعاون والدعم الذي يتم تقديمه في إطار الهدف الاستراتيجي الأول أساساً قوياً لمبادرات بناء القدرات والتطوير المهني في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني. وفي المقابل، تقوي المهارات والقدرات المعززة الناتجة عن هذه المبادرات جهود المنظمة لتسليط الضوء على فوائد وإيجابيات نموذج الاختصاصات القضائية في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث. ومع زيادة الوعي العالمي بالدور الرائد للمنظمة، فإن ذلك سيجذب المزيد من فرص التعاون وبناء القدرات، وبالتالي خلق حلقة حميدة من التطور المستمر وتعزيز المتبادل.

وختاماً، تم تصميم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة لتكون مندمجة ومتناسقة، مما يضمن قدرة المنظمة على إنجاز مهمتها وتحقيق أهدافها بشكل فعال. ومن ثمة، ومن خلال تعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات وتسهيل الضوء على فوائد الوظائف القضائية، تهدف المنظمة إلى إنشاء شبكة قوية وديناميكية من الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية يمكنها أن تحدث طفرة نوعية وتغييرات إيجابية في الرقابة والمساءلة في مجال التدبير العمومي.



الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز تبادل المعرفة والتعاون والدعم لتحسين فعالية ممارسة الاختصاصات القضائية

يعد الهدف الاستراتيجي الأول للمنظمة المتمثل في "تعزيز تبادل المعرفة والتعاون والدعم لتحسين فعالية الأنشطة القضائية"، أمراً ضرورياً لنجاح واستدامة المنظمة. يعتمد هذا الهدف على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في النظام الأساسي للمنظمة، والتي تؤكد على أهمية التعاون وتبادل المعرفة والدعم المتبادل بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الوظائف القضائية.

تسلط المادة 6.2 (أ) من النظام الأساسي الضوء على دور الجمعية العامة في مناقشة المسائل ذات الاهتمام المهني والتقني المشترك والتوصية بها، بهدف تعزيز تبادل الأفكار والخبرات. مما يدعم بشكل مباشر هدف تحديد آليات تبادل المعرفة والخبرات والممارسات الفضلى بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء وتعزيزه. ومن خلال تشجيع مثل هذه التبادلات، تهدف المنظمة إلى إنشاء شبكة قوية تمكن الأعضاء من التعلم من بعضهم البعض، مما يفضي لممارسات قضائية أجود وفهم متبادل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، تنيط المادة 6.2 (ب) بالجمعية العامة مهمة الموافقة على الخطة الاستراتيجية للمنظمة لمدة ثلاث سنوات، مما يضمن مراجعة الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز التكامل والتعاون، بشكل منتظم ومواءمتها مع الاحتياجات المتطورة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء. وإن الغاية المتمثلة في تطوير وإحداث المنصات الرقمية والمننديات الدولية لتقاسم الممارسات الفضلى والابتكارات والأفكار والمسائل المستجدة تدعم بشكل أكبر الهدف الاستراتيجي الأول من خلال توفير منصة للتفاعل المستمر والحوار والتعاون بين النماذج المختلفة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تنشئ المادة 10.2 لجنة بناء القدرات، التي تعمل على تعزيز وتسهيل المبادرات لتلبية احتياجات تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك تطوير أدوات التقييم والنضج. ويعد دور هذه اللجنة حاسماً لتحقيق هدف إجراء دراسات مقارنة وتنظيم الندوات لتعميق فهم خصائص كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على حدة بشكل أفضل وتعزيز التعلم المتبادل، مما يكرس تبادل المعرفة الوظيفية والديناميكية بين الأعضاء.

وأهمية هذا الهدف الاستراتيجي لا يمكن التقليل منها، حيث إنه من خلال تعزيز تبادل المعرفة والتعاون والدعم، تضمن المنظمة أن أعضائها لا يعملون بمعزل عن غيرهم وكونهم جزء من شبكة متماسكة وداعمة. تعمل هذه القوة الجماعية على تحسين فعالية كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة عضو، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الرقابة والمساءلة في الإدارة العامة.

لقد تم تصميم النتائج المرجوة لهذا الهدف، مثل إنشاء شبكة معرفية وإنشاء منصات رقمية وإجراء دراسات وندوات مرجعية، لتوفير فوائد ملموسة لجميع الأعضاء، وبالتالي تعزيز قيمة المنظمة كمنصة للتطوير المهني والتعاون.

وتؤكد المادة 3.2 (هـ) من النظام الأساسي على هذا الهدف المتمثل في تعزيز الحوار وتبادل الخبرات في كل ما يتعلق بالوظائف الخاصة للنياحة العامة، كهيئة تلعب دوراً أساسياً في النظام القضائي.

الأهداف والنتائج المرجوة

الهدف 1.1: تحديد آليات تبادل المعرفة والخبرات والممارسات الفضلى بين الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الوظائف القضائية وتعزيزها وتيسيرها عبر شبكة معارف وقنوات التبادل الافتراضية.

النتيجة المرجوة 1.1: ستكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء قد أنشأت في مدة ثلاث سنوات شبكة معرفية قوية وقنوات اتصال افتراضية للحصول على خدمات استشارية فردية ومراجعات النظراء وترسيخ قيم الحوار المتبادل. مما سيؤدي إلى ممارسات قضائية أجود، وتفاهم أفضل، ووظائف قضائية أكثر فعالية وكفاءة.

الهدف 2.1: تطوير وصيانة منصات رقمية ومنتديات دولية لتقاسم الممارسات الفضلى والابتكارات والأفكار والمخاطر بين الأجهزة الرقابية ذات الوظائف القضائية.

النتيجة المرجوة 2.1: إنشاء منصات رقمية ومنتديات دولية لتسهيل إنتاج وتبادل المعرفة بطريقة أكثر وظيفية وديناميكية وتأهيل. الأمر الذي من شأنه أن يقود لزيادة التفاعل والتداخل بين الجهات الرقابية الخارجية، والتبادل المستمر للمعلومات وتحسين إمكانية الوصول إلى نتائج ومخرجات المهام القضائية. وستتضمن هذه المنصات أيضًا أقسامًا مخصصة لنشر النتائج والاجتهادات القضائية الصادرة عن الهيئات الرقابية القضائية.

الهدف 3.1: إجراء الدراسات والمبادرات البحثية في مجال الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة.

النتيجة المرجوة 3.1: إعداد دراسات موضوعاتية وإعداد برنامج زمني للندوات لتحديد المؤسسات المتماثلة في الممارسة ولاستيعاب الممارسات الفضلى وفهم الخصائص المؤسسية. وسيؤدي ذلك إلى ممارسات أفضل وتعلم متبادل بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

الهدف 4.1: تعزيز تبادل المعرفة والخبرات والممارسات الفضلى بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمارس وظائف قضائية استنادًا إلى مبدأ الإنتوساي P-50 حول "مبادئ ممارسة المهام القضائية من طرف الأجهزة العليا للرقابة" وتوجيهات تطويره.

النتيجة المرجوة 4.1: إنشاء شبكة مُهيكلّة من الأجهزة العليا للرقابة ذات المهام القضائية تهدف إلى التعاون والتجويد المستمر لأنشطتها. وتسند هذه المهام إلى كل من لجنة بناء القدرات ولجنة النيابة العامة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز أنشطة بناء القدرات وتطويرها داخل الأجهزة العليا للرقابة ذات المهام القضائية

يعد الهدف الاستراتيجي الثاني للمنظمة المتمحور حول " تعزيز أنشطة بناء القدرات وتطوير الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية"، ضروريًا لتحسين فعالية وكفاءة الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية. وهو هدف محوري راسخ في النظام الأساسي للمنظمة الذي يؤكد على أهمية تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تدعم بناء قدرات أعضائها.

تنص المادة 3.1 من النظام الأساسي على أن المنظمة تهدف لتسهيل التعاون بين أعضائها، وتطوير المعايير والممارسات الفضلى والمساهمة في بناء القدرات في مجال محدد هو الأنشطة القضائية. وهذا يدعم بشكل مباشر هدف تطوير برامج التدريب والتكوين المستمر المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمارس وظائف قضائية. ومن خلال إنشاء برامج تعليمية وتدريبية شاملة، تهدف المنظمة إلى إعداد كوادر مؤهلة ومدرّبة بشكل جيد داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، تخول المادة 6.2 (د) للجمعية العامة صلاحية إنشاء لجان موضوعاتية لكل فترة ثلاث سنوات. وتلعب هذه اللجان، بما في ذلك لجنة بناء القدرات، دورًا حاسمًا في تطوير ونشر أدوات التقييم والنصح لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء على تحسين وتطوير أنشطتها القضائية. ويدعم تطوير برامج التبادل لأغراض التدريب هذا الهدف من خلال توفير فرص للتعليم الميداني، مما يسمح للأعضاء بتبني الممارسات الفضلى ونشرها بشكل أكثر فعالية.

تمكن المادة 10.1 من إنشاء لجان دائمة موضوعاتية وهيئات عمل أخرى لتحقيق أهداف المنظمة. مما يمكن من السعي لدعم هدف تحديد نقاط الضعف في ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وخاصة في البلدان الأقل نموًا، والسعي إلى إقامة شراكات مع المنظمات الدولية لدعمها.

الأهداف والنتائج المرجوة

الهدف 1.2: تطوير برامج ومشاريع للتدريب والتكوين المستمر والتبادل تناسب احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمارس وظائف قضائية.

النتيجة المرجوة 1.2: وضع برامج تدريب وتعليم شاملة يؤدي إلى توفر أطر مدرّبة تدريبًا جيدًا ومؤهلة داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء. وستقوم المنظمة بتقييم احتياجات تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الوظائف القضائية ووضع مبادرات تشمل القدرات المؤسسية والتنظيمية للأجهزة والقدرات المهنية للأطر. وسيتم البحث عن شراكات مع الإنتوساي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI).

الهدف 2.2: إنشاء برامج للتبادل وشراكات للتدريب والدعم المؤسسي.

النتيجة المرجوة 2.2: إيجاد فرص لتحسين تملك ونشر القدرات والممارسات الفضلى من خلال تجارب ميدانية وإلقاء الضوء على جدوى وفائدة المنظمة كوسيلة لتجويد المستويين المهني والمؤسسي، وتطوير المعرفة القانونية والقضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء.

الهدف 3.2: تطوير ونشر واستخدام أدوات التقييم والنضج لتحديد واغتنام فرص التطوير في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء، مع التركيز على البلدان الأقل نموًا أو الأجهزة العليا للرقابة المالية التي قامت مؤخرًا بتوسيع نطاق صلاحياتها لتشمل الأنشطة القضائية.

النتيجة المرجوة 3.2: توفر إمكانية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة للوصول إلى أدوات تقييم ونضج متقدمة، مما يمكنها من تحقيق التحسين المستمر في أنشطتها القضائية. الشيء الذي من شأنه تعزيز القدرة على تحديد ومعالجة نقاط الضعف، لا سيما في الدول الأقل تطورًا، مما يعزز تمثل الفائدة من المنظمة كوسيلة لتحقيق مكاسب مهنية ومؤسسية للأعضاء.

الهدف 4.2: تشجيع تطوير واعتماد المعايير ونشر الممارسات الفضلى .

النتيجة المرجوة 4.2: تنفيذ أعمال مرتكزة على مبادئ الأنشطة القضائية ومساهمة في التعزيز المؤسسي. وسيشمل ذلك تحديد ونشر الممارسات الفضلى التي تعالج قضايا راهنة مثل قضايا البيئة والصفقات العمومية مع الاسترشاد في ذلك بخطة عمل اللجنة. وسيركز الهدف أيضًا على تطوير وتبادل الممارسات المشتركة بناءً على مبادئ وإرشادات الإنتوساي-P-50، مما يضمن التوافق مع المعايير الدولية وتعزيز فعالية الوظائف القضائية.

الهدف 5.2: تطوير وتعزيز متطلبات للمقتضيات القانونية ذات الصلة بالوظائف القضائية للأجهزة العليا للرقابة تعزز حمايتها واستقلالها.

النتيجة المرجوة 5.2: وضع المنظمة معايير جودة للأحكام القانونية ذات الصلة، مما يمكن الأجهزة العليا للرقابة من تعزيز استقلالها في ممارسة وظائفها القضائية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إبراز فوائد النموذج القضائي داخل مجتمع الإنتوساي

يتمثل الهدف الاستراتيجي الثالث للمنظمة في "إبراز فوائد النموذج القضائي داخل مجتمع الإنتوساي". ويروم هذا الهدف إبراز المساهمات المتميزة التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية في الرقابة على الإدارة العامة ومساءلتها. ويهدف إلى زيادة ظهور هذه الوظائف والاعتراف بها سواء في إطار الإنتوساي أو في المجتمع الدولي الأوسع.

وينطوي هذا الهدف الاستراتيجي على نشر مزايا الوظيفة القضائية وفعاليتها من حيث الرقابة والمساءلة. وفي غضون ثلاث سنوات، يتمظهر تحقيق الهدف في الاعتراف بالوظيفة القضائية على نطاق واسع وتقديرها لدورها في تحسين الإدارة العامة. وذلك تماشياً مع مهمة المنظمة لتسهيل التعاون وتعزيز تطوير المعايير والممارسات الفضلى والمساهمة في بناء قدرات أعضائها.

يتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا الهدف في تعزيز التواصل الاجتماعي وظهور وظائف الاختصاص القضائي بما في ذلك معرفة وفهم قرارات السلطة القضائية وفوائدها للمجتمع. ومن خلال تعزيز جهود التوعية، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تهدف المنظمة إلى ضمان فهم الجمهور لأهمية عملها، وبالتالي تعزيز تأثيرها ووجاهتها.

علاوة على ذلك، تسعى المنظمة إلى تطوير البحث الأكاديمي حول الوظائف القضائية للأجهزة العليا للرقابة من خلال إقامة شراكات مع برنامج CAST وكذلك مع الجامعات الكبرى وعن طريق إنشاء شبكات دولية للبحث والحوار. ويشمل ذلك دعم الببليوغرافيات المتخصصة، وتعزيز الاهتمام والظهور الأكاديمي، وتوفير فرص التأهيل الأكاديمي لأطر الأجهزة العليا للرقابة.

فضلاً عن ذلك، تهدف المنظمة إلى تحديد وتطوير سبل التعاون الفعال بين الاختصاصات القضائية ووظائف التدقيق. ومن خلال الاستفادة من شبكات الإنتوساي، تستطيع المنظمة تعزيز التأزر بين هذه الوظائف، مما يضمن تكاملها مع بعضها البعض والمساهمة في مراقبة أكثر فعالية للإدارة العمومية.

ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، تهدف المنظمة إلى تقوية دورها في توفير فوائد ملموسة لجميع أعضائها وتحسين قدرتهم على ممارسة وظائفهم القضائية بفعالية وكفاءة.

الأهداف والنتائج المرجوة

الهدف 3.1: نشر قيم وفوائد الوظائف القضائية في أوساط الإدارة العمومية وداخل مجتمع الإنتوساي.

النتيجة المرجوة 3.1: بحلول نهاية السنوات الثلاث، سيتم الاعتراف بالوظيفة القضائية وتقدير دورها في تحسين الرقابة والمساءلة في الإدارة العامة. ومن ثمة، سيكون لها حضور مؤثر داخل الإنتوساي والمنتديات الدولية الأخرى، بما في ذلك شركاء التنمية.

الهدف 3.2: تحسين التواصل الاجتماعي وإبراز الوظائف القضائية وفوائدها للمجتمع، من خلال شراكات استراتيجية مع وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية، وتبسيط الضوء على تكاملها مع الرقابة الخارجية.

النتيجة المرجوة 3.2: تعزيز التواصل الاجتماعي مع المستفيدين النهائيين من السياسات العامة الخاضعة للرقابة، وزيادة الاعتراف بقيمة الوظائف القضائية بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وداخل المجتمع الدولي. ويمكن تحقيق ذلك

من خلال الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الإعلامية والأكاديمية والاستفادة من المنصات الرقمية للوصول إلى جمهور أوسع.

الهدف 3.3: إقامة شراكات استراتيجية مع الجامعات والمعاهد البحثية الرائدة لتعزيز التفكير الأكاديمي والبحث حول الوظائف القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وإنشاء شبكة بحث وحوار دولية حول هذا الموضوع، وخلق جوائز الدراسات ومنح الدراسية واجتماعات دولية بالشراكة مع برنامج CAST.

النتيجة المرجوة 3.3: تعزيز قائمة المراجع المتخصصة حول الوظائف القضائية للأجهزة العليا للرقابة وزيادة الاهتمام الأكاديمي بقرارات الأجهزة العليا للرقابة القضائية وظهور أبرز لوظائفها القضائية. وذلك بالإضافة الى تعزيز فرص التأهيل الأكاديمي لأطر الأجهزة العليا للرقابة، مع التركيز على الوظيفة القضائية.

الهدف 3.4: تعزيز وتحسين التكامل الفعال بين المهام القضائية ومهام التدقيق.

النتيجة المرجوة 3.4: تعزيز التعاون بين الوظائف القضائية ومهام التدقيق، مع الاستفادة من شبكات الإنتوساي.



4. الهيكل التنظيمي

تم تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة لضمان حكمة فعالة ودعم إنجاز مهمتها لتوحيد وتعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الوظائف القضائية. ويوطد هذا الهيكل التعاون الدولي ويكرس الاستقلالية كما يشجع تبادل الممارسات الفضلى بين أعضائه .

لقد تم وصف الجوانب العملية لكل وحدة تنظيمية في النظام الأساسي للمنظمة الملحق بهذه الخطة الاستراتيجية.

4.1 الجمعية العامة

الجمعية العامة هي الهيئة العليا لاتخاذ القرار في المنظمة، وتتألف من رؤساء أو ممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات العضوية الكاملة. تجتمع الجمعية العامة كل ثلاث سنوات لتحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة والموافقة على الوثائق الرئيسية مثل الخطة الاستراتيجية ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. وتلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين الأعضاء.

4.2 اللجنة التوجيهية

توفر اللجنة التوجيهية الإشراف الاستراتيجي وتضمن تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة. وتجتمع كل عام وتتكون من الأعضاء الذين تنتخبهم الجمعية العامة بمن فيهم الأمين العام ورؤساء اللجان الدائمة. وتسهر اللجنة التوجيهية على ضمان تطابق أنشطة المنظمة مع احتياجات أعضائها والأهداف المسطرة في الخطة الاستراتيجية.

4.3 الأمانة العامة

تشرف الأمانة العامة على التسيير اليومي للمنظمة وتضمن التنسيق الفعال لأنشطتها. ويرأسها الأمين العام، وهي مسؤولة عن إدارة المهام الإدارية وعقد الاجتماعات وإعداد التقارير والحفاظ على التواصل مع الأعضاء وأصحاب المصلحة الخارجيين.

4.4 اللجان الدائمة

تشتغل المنظمة بثلاث لجان دائمة تدعم أهدافها الإستراتيجية:

- لجنة المالية والإدارة والتوصل: التي تشرف على الإدارة المالية والوظائف الإدارية واستراتيجية تواصل للمنظمة.
- لجنة بناء القدرات: التي تسهر على تحسين كفاءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء من خلال التدريب ومراجعات النظراء وتطوير أدوات التقييم.
- لجنة النياية العامة: تقوم بتشجيع الحوار والتعاون بين الوكلاء العاملين التابعين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعزيز الممارسات الفضلى في ممارسة الوظائف القضائية.

يمكن لكل لجنة دائمة، حسب تقديرها، إنشاء لجان فرعية للتركيز على مجالات أو مهام محددة. وتعمل هذه اللجان الفرعية تحت سلطة اللجان الدائمة المسؤولة عن تحديد أدوارها وتنظيم نشاطها والتأكد من مساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف العامة للمنظمة.



